

# مصادر لـ «الميثاق» أكدت أنها تهدف لمواجهة الإرهاب وإنقاذ الأمة من الانهيار مبادرة يمنية لإحياء مجلس التعاون العربي



كشفت مصادر سياسية رفيعة عن مشاورات تجري حالياً على أعلى المستويات بين قوى سياسية يمنية فاعلة وعربية لإعادة إحياء مجلس التعاون العربي الذي أسس بين اليمن والعراق ومصر والاردن في ثمانينيات القرن الماضي في عهد الرئيس صدام حسين والملك حسين بن طلال والرئيس علي عبدالله صالح والرئيس حسني مبارك، استجابة لدعوة ومبادرة من القوى القومية العربية الاصيلية من وطن أصل العرب ومنبعها اليمن، بهدف إنقاذ الأمة من الانهيار والسقوط بإعادة إحياء التضامن العربي الذي يتعرض لأخطار مؤامرة.. وأكدت المصادر لصحيفة «الميثاق» أن المشاورات تتواصل لإحياء هذا المجلس وفق رؤى جديدة تعبر عن منظومة قومية عربية قادرة على مواجهة التحديات والأخطار المحدقة بالأمة وفي المقدمة مواجهة الإرهاب والتدخلات الخارجية والتي باتت تشكل تهديداً وجودياً على الصعيد القطري والقومي وقالت: إن مبادرة إحياء هذا التكتل العربي الذي نتج عن انضمام مصر واليمن والعراق وسوريا ولبنان وليبيا والجزائر وتونس، تفرغ ضرورات ملحة

لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أمتنا التي أصبحت مهددة بالانقراض.. مشيرة إلى أن الدعوة أو المبادرة اليمنية اشترطت عدم مشاركة أية دولة من الدول الأعضاء في المجلس في أي تحالف أو كتلت ضد أي دولة عربية أخرى. وأكدت المصادر أن هذه الدول إذا توحدت تحت تكتل كهذا يمكن أن تشكل أساساً لمشروع نهوض عربي كونها الأكثر إدراكاً لأهمية قيام نظام عربي واحد انطلاقاً من أن اليمن يتعرض لعدوان وحشي من النظام السعودي وتحالفه البغيض الذي أباد البشر والشجر والحجر ودمر كل شيء فيها، وقبلها تعرضت لذلك العراق وسوريا وليبيا، أما مصر ولبنان والجزائر وتونس فلا خطار محدقة بها من كل الاتجاهات.. معيدة التنبيه إلى أن هذه الدول تحديداً كانت المستهدف بقوض الربيع العربي، وإذا ما تجمعت في كتلت واحد ستكون قادرة على إفضال مخططات أعداء الأمة الساعية إلى إضعافها وتقسيمها وتشظيتها التي كينيات متناحرة عبر الحروب المباشرة والإرهاب والفتن الداخلية والفوضى.. وتمتت المصادر الدعوة اليمنية وأهمية إحياء هذا

التكتل العربي، والتي تأتي في ظل مؤامرة خطيرة تواجهها الأمة العربية، الأمر الذي يوجب على قادة هذه الدول الحريصين على هذه الأمة ومصالحها ومستقبل أجيالها الاستجابة لدعوة كهذه والتفاعل الجاد لإحياء هذا التكتل ليكون بمثابة نواة لكيان عربي قوي ومتماسك اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً يحمل مشروعاً يستطيع العرب أن يواجهوا به المشاريع المعادية وأن يحموا وجودهم وأمنهم الجماعي ويتمكنوا من المشاركة في صياغة نظام دولي جديد متوازن وأكثر عدالة ومسئولية تجاه البشرية كلها. وأشارت المصادر إلى أن الجهود اليمنية على صعيد تفعيل العمل العربي المشترك في صورتها الثنائية أو التكتل الإقليمي العربي تجري على أساس القواسم المشتركة بين مجموعة من الدول في إطار العمل الجماعي المهدف إلى إصلاح بيت العرب.. منوهة إلى أن مجلس التعاون العربي الذي جاء تأسيسه عام 1989م بمبادرة من الرئيس العراقي الشهيد صدام حسين واستجابة اليمن لها ممثلة برئيس الجمهورية حينها الزعيم عبد الله صالح إلى جانب

## البرلمان يدعو أعضاءه للالتزام السبب في العاصمة صنعاء

### نواب الشعب يسجلون موقفاً تاريخياً ويسقطون مؤامرة «هادي» لشق البرلمان



### مصادر برلمانية: لا شرعية لقرارات هادي.. والبرلمان لن يقف في صف قتلة الشعب اليمني

عقدت هيئة رئاسة مجلس النواب اجتماعاً لها أمس - برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي، بحضور وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبدالله أبو حليقة والأمين العام المساعد أحمد محمد الخاوي.

حيث ناقشت عدداً من الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها واتخذت إزاءها الإجراءات اللازمة. وجددت الهيئة دعوتها لأعضاء مجلس النواب للالتزام في الفترة الثالثة من الدورة الأولى لدور انعقاد السنوي الـ 12 التي ستبدأ السبت المقبل الموافق 4 من فبراير القادم.

وحثت أعضاء المجلس على الحضور لما لذلك من أهمية.. مطالبة اللجان المكلفة بأعمال معينة سرعة إنجاز أعمالها لتقديم تقاريرها إلى المجلس، هذا وسيقيم المجلس أمام كثير من القضايا الوطنية ذات الصلة بمهامه التشريعية والرقابية وبما ينسجم ومواد وأحكام الدستور واللائحة الداخلية المنظمة لعمل المجلس وتكويناته المختلفة وما يستجد من أعمال.

إلى ذلك ثمنت مصادر سياسية تقيماً عالياً للمواقف الوطنية والوحدوية الشجاعة لأعضاء مجلس النواب الذين جسدوا خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ شعبنا مواقف تاريخية، بحفاظهم على وحدة المؤسسة التشريعية ورفض انجرارهم إلى مشاريع تتعارض مع الثوابت الوطنية المقدسة لشعبنا اليمني.

وأكدت المصادر أن الخائن هادي يمارس سياسة انتقامية من الشعب والوطن وطالت تأمراته كل المؤسسات الدستورية، بل إنه سعى إلى تمزيق الجيش والأمن كخطوة لتمزيق الوطن بدعوى الإقلمة، واستهدف أيضاً البنك المركزي، وها هو اليوم يحاول استهداف أهم مؤسسة دستورية منتخبة من الشعب، انتقاماً وحقاً قبيل مغادرته المشهد السياسي اليمني إلى الأبد.

وأكدت مصادر برلمانية لـ «الميثاق» أن محاولات بذلها الفار هادي طوال الفترة الماضية لإقناع عدد من أعضاء مجلس النواب بعقد اجتماع لهم في عدن، قد باءت بالفشل.

وقالت المصادر: إن هادي وبن دغر والشهادي حاولوا إقناع عدد من أعضاء مجلس النواب للمشاركة في اجتماع أعدوا لعقدته في القاعدة العسكرية السعودية الإماراتية في عدن بهدف شق البرلمان والتشكيك في شرعية إجراءاته الدستورية كخطوة لتأسيس برلمان شطري عبر مخطط تكريس الممارسات الانفصالية على الواقع.

وأوضحت أن الخائن هادي وبعد فشل مؤامره التي تستهدف مجلس النواب وشرعيته المستمدة من جماهير الشعب على مستوى محافظات ومديريات الجمهورية عبر الأجراءات المادية، عاد ليمارس سياسة الانتقام حيث يتوعد أعضاء مجلس النواب وتحديداً ممثلي الدوائر البرلمانية في المحافظات الجنوبية بالاعتقال بتهم كيدية أو بالتصفية.. وبينت المصادر أن هادي جُن جنونه خاصة بعد أن أبلغ بشغل محمدين بن دغر والشهادي ورفض أعضاء مجلس النواب الاستجابة للمشاركة في اجتماع كهذا.

واعتبرت المصادر استهداف هادي لمجلس النواب محاولة يائسة، فقد فشل في النيل من البرلمان قبل عدة أشهر وهدد بقصف مجلس النواب وكذلك عمل على عرقلة عودة العديد من أعضاء المجلس للمشاركة في اجتماع المجلس الذي عقد في أغسطس الماضي ومنح الثقة للمجلس السياسي الأعلى تحت أصوات طلائع العدوان السعودي.. مؤكدة أن هادي لن يستطيع اليوم أن يتال من وحدة المؤسسة الدستورية المنتخبة، وقد باءت محاولاته بالفشل وسقطت أمام المواقف الوطنية العظيمة التي جسدها أعضاء مجلس النواب برفضهم هذه المؤامرة الخطرة.

وفي أول رد على قرار الخائن هادي بنقل البرلمان إلى مدينة عدن أكدت المصادر البرلمانية لـ «الميثاق» أن الخائن هادي فاقده للشرعية وأن كل القرارات التي تصدر عنه باطلة.

معتبرين إقدام الفار على مثل هذا القرار محاولة لخلط أوراق الجهود الدولية الرامية إلى إنجاح التسوية وطمى صفحة هادي.

مؤكدين أن البرلمان اتخذ قراره بالأغلبية أمام مرأى ومسمع من العالم بعقد جلسة تاريخية

وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى لـ «الميثاق»:

### قرار الفار هادي نقل البرلمان باطل على الإطلاق وهدفه عرقلة التسوية السياسية

> أكد الدكتور علي أبو حليقة -وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى ورئيس اللجنة الدستورية والقانونية في مجلس النواب- أن قرار الفار هادي الخاص بنقل مجلس النواب إلى عدن قرار باطل على الإطلاق وهو تصرف منعدم دستورياً وقانونياً.

وقال الوزير أبو حليقة في تصريح أدلى به لصحيفة «الميثاق»: إن أحكام دستور الجمهورية اليمنية ولدنة مجلس النواب تخالف ذلك التصرف تماماً، وما أقدم عليه هادي يعتبر خرقاً للدستور والقوانين النافذة، حيث إن الدستور لا يزال وسيظل محل إجماع وطني بعد أن استفتى عليه من الشعب اليمني.

وأضاف أبو حليقة: إن إقدام هادي على هذا الإجراء أراد من خلاله أن يعقد الموقف أكثر وأن يضع عقبات كأداء أمام التسوية السياسية السلمية والجهود التي تبذل لتطبيع الأوضاع السياسية في اليمن.

وتمنى وزير الدولة من هيئة الأمم المتحدة وأمينها العام والمبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ أن يقفوا أمام هذه التصرفات من خلال تشريعاتنا الوطنية، وأن يسجلوا موقفاً بعيداً عن أية حسابات.

وحول إمكانية استجابة بعض أعضاء البرلمان لدعوة الخائن هادي، قال الدكتور علي أبو حليقة: لا أتصور مطلقاً أن هناك من أعضاء النواب الذين أثبتت الأحداث أنهم يتمتعون بولاء وطني كبير أن يستجيبوا لهذا الطلب المبيت الذي لا يتفق مع الواقع أصلاً.

في العاصمة صنعاء، في أغسطس الماضي برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي لتجسيد الشرعية الشعبية والدستورية بمباركة الاتفاق السياسي بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وانصار الله وحلفائهم والتصويت بالاجماع لصالح إعلان المجلس السياسي الأعلى ومنحه ثقته.

وقالوا: إن الشرعية هي للشعب اليمني ومن يمثله وأنه لا شرعية للخائن هادي الذي يقتل الشعب اليمني بالقصف والحصار من خلال تحالف العدوان.

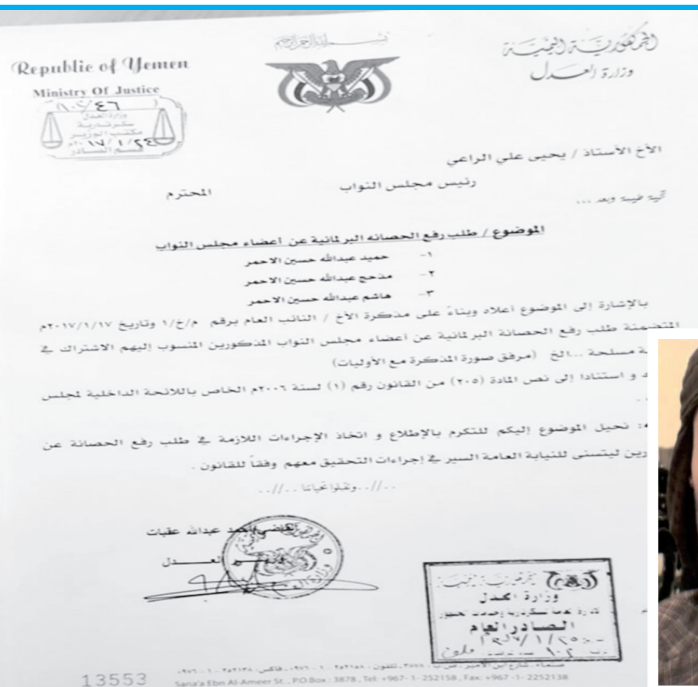
وأضافوا: ما يقوم به الفار هادي لن يؤثر على البرلمان الذي سيظل منتمياً للشعب اليمني ومؤسسته الدستورية في معركته التي يخوضها ببسالة ضد تحالف العدوان الذي تقوده السعودية ضد اليمن.

وأثار قرار الفار هادي سخريه واسعة لدى الأوساط السياسية التي قالت إن قرار هادي جاء بناء على أوامر سعودية بعدما شكل لهم نشاط مجلس النواب إخراجاً في المحافل الدولية بوصفه المؤسسة الشرعية التي تمثل الشعب اليمني.

وأشارت إلى أن قرار الفار هادي يمكن أن يتحقق بهيكل مبنى يعلق عليه لوحة مكتوب عليها «مجلس النواب» خصوصاً وأن مجلس النواب الشرعي الذي يمثّل الشعب اليمني يعمل في العاصمة صنعاء بأغلبية أعضائه.

## بعد 6 سنوات من تجميد وزراء الاخوان ملف القضية

### وزارة العدل تطالب البرلمان برفع الحصانة عن 3 من أولاد الأحمر



الخاص باللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وقال المحامي المسوري محامي ضحايا جريمة مسجد النهدين في منشور بصفحته على الفيسبوك: بعد ست سنوات من المتابعة الشاقة، وبعد أن جمد وزير العدل السابق مرشد العرشاني القيادي الإخواني الطلب وأخفاه حتى اليوم، ها هو اليوم مجلس النواب يتلقى طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حميد وهاشم ومذبح الأحمر بشأن الجريمة الرهابية في مسجد دار الرئاسة والذي كان لهم الدور البرز في ارتكابها.

2- مذبح عبدالله حسين الاحمر  
3- هاشم عبدالله حسين الاحمر  
ليتسنى للنيابة العامة السير في اجراءات التحقيق معهم وفقاً للقانون .

وجاءت مذكرة وزير العدل بناءً على مذكرة النائب العام برقم م/م/1 وتاريخ 17-1-2017م المتضمنة طلب رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء مجلس النواب المذكورين المنسوب اليهم الاشتراك في عصابة مسلحة ، استناداً إلى نص المادة (205) في القانون رقم (1) لسنة 2006م

طلب المحامي محمد المسوري مجلس النواب بالانتصار لدماء الضحايا وخصوصاً ضحايا الجريمة الرهابية التي استهدفت رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة في يونيو 2011م، والعمل على سرعة رفع الحصانة البرلمانية عن ثلاثة من أعضاء مجلس النواب المتهمين بالتورط في هذه الجريمة الرهابية الأيّشع والأكثر وحشية في تاريخ اليمن. وكان وزير العدل القاضي احمد عبدالله عقبات وجه الزرعاء الماضي - مذكرة إلى مجلس النواب تطالبه برفع الحصانة عن ثلاثة من أعضائه وهم: 1- حميد عبدالله حسين الاحمر